التحديات الاقتصادية واستراتيجية مواجهة التطرف وتحقيق الاستقرار المجتمعي في محافظة الانبار انموذجا

أ.د. يونس هندي عليوي **أ.د. ضياء خميس علي**

مركز الدراسات الاستراتيجية قسم الدراسات المحلية والاقليمية/ جامعة الأنبار

dr.younus1971@uoanbar.edu.iq

الملخص: تناول البحث امكانيات التنمية الاقتصادية في محافظة الانبار، مع التركيز على اهم المعوقات التي شكلت تحديا كبيرا، ادى الى تثبيط الاستقرار الاجتماعي، المسبب لمشاكل خطيرة تسهم بزعزعه النسيج المجتمعي ،مما تقلل من القدرة على الصمود والمرونة الاجتماعية ، كونها تفرض تحديات كبيرة غير مخططة لاقتصاديات المحافظة وامنها المجتمعي ، وعلية فقد تم طرح حلول ناجعة من الميدان حول كيفية معالجتها، وفق استراتيجية اقتصادية تضمن تحقيق الاعتدال وبناء السلم المجتمعي، لغرض تقديمها لأصحاب الشأن للنظر فيها واتخاذ القرار المناسب، من اجل إحداث توازن جغرافي بأسس قواعد التنمية المحلية الشاملة، تكون كفيله بالحد من المشاكل من حيث التطبيق، بما ينعكس على تحسين مؤشراتها الامنية واستدامتها.

المقدمة: ان العامل الاقتصادي من اهم الدوافع المتعدد التأثيرات في الدولة، التي يعاني منها المجتمع في تنامي مشكلات انهيار الاستقرار المجتمعي، وتفاقم ظاهرة البطالة وزيادة حدة الفقر، المكونة سببا في انخراط ضحاياها داخل المجتمع، نتيجة للظروف التي يعيشها والتخبط السياسي وسوء الادارة، التي تعصف بالوضع الراهن، وتجعل من السهل للأجندات الاجنبية اختراقها، والعبث بمقدراتها الداخلية التي تنعكس على قيم التربية الاسلامية ، وتصيب سلوكيات الافراد باضطراب يؤدي الى اكتساح الظواهر السلبية في المجتمع، لخلق حالة من انعدام التجانس الذي يضعف الانتماء والولاء الوطني، التي تعسى الى تحقيقه ويعمل على ارهاق الاقتصاد المنشود عبر مؤسساته، من خلال خلق معوقات بوجه عمليات التنمية المستدامة، التي اصبح حلها يصعب يوما بعد آخر، مما شكل عبئاً ثقيلاً القَى بظلاله على كاهل الدولة، التي تضطلع بمسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية و الأمنية، عبر سنين طويلة تحث المواطنين على احترام المنجزات الحضارية والمحافظة على استقرارها وازدهارها.

المشكلة: تمثلت باختلالات في النظام الاقتصادي الانباري ادى الى ظهور عدم الاستقرار المجتمعي ، كأحد افرازات الجوانب السلبية ، مما ادت الى تبني سلوكيات سلبية تمارس اقسى اساليب التطرف والنفور، ، الذي تعاني منها الكثير من الاسر في المجتمع الانباري.

الفرضية: فشل مؤسسات البناء الاقتصادية في محافظة الانبار، على تقديم خدمات و فرص عمل للمواطنين، نتيجة لعدة معوقات حرمتهم من بلوغ حاجاتهم المادية والمعنوية ، تمثلت باستشراء الفقر والبطالة والعوامل الاخرى التي تزعزع الاستقرار في المجتمع .

الهدف: تسليط الضوء الامكانات الاقتصادية وتحدياتها، بغية ايجاد معالجات تضمن تحقيق الاستقرار المجتمعي من ناحية ، ومن ناحية اخرى تسعى الى تنمية حضرية مستدامة في المحافظة، بشكل يراعي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لسكانها ، للارتقاء الهادف للاعتدال وبناء السلام في المجتمع الانباري .

الاهمية: الحفاظ على ديمومة العناصر المادية والبشرية بما يضمن الاصلاح الاقتصادي الذي يحقق الاستقرار المجتمعي الذي يوفر بيئة امنة لجذب الاستثمار الاجنبي للنهوض بتنمية مستدامة ومتكاملة، تتكافا فيها فرص الحصول على العمل والخدمات في عموم المحافظة ، وتنطلق من رسالة مفادها تحقيق التوازن

التنموي والمكاني للاستثمار الامثل للموارد، بما يتناسب والحاجات والامكانات والميزات النسبية في محافظة الانبار، بما يسهم في تطبيق التنمية المكانية المنشودة.

هيكلية البحث: تضمنت ثلاث نقاط رئيسية تناولها البحث وهي:

١- واقع حال الامكانات الاقتصادية المتاحة في محافظة الانبار وفق القطاعات

٢- المعوقات الاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار المجتمعي في محافظة الانبار

٣- استراتيجية المعالجة الاقتصادية التي تسهم باستقرار الوضع الاجتماعي

محافظة الانبار

تشغل محافظة الانبار موقعا جغرافيا متميزا يقع ضمن النطاق الغربي الاوسط من العراق المحصورة بين الإحداثيات الفلكية ْ٣٩ – ْ٤٤ خط طول شرقاً و ْ٣١– ْ٣٥ دائرة عرض شمالاً ، وتشغل محافظة الانبار مساحة (١٣٨٢٨٨) كم٢، بنسبة ٣١,٨٥% من مجموع مساحة العراق البالغة (٤٣٤١٢٨) كم٢ ، و تحدها من الشرق كل من محافظات بغداد، بابل، كربلاء، ومن الشمال محافظتي نينوى وصلاح الدين، ومن الغرب والشمال الغربي المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية ، ومن الجنوب والجنوب الغربي، محافظة النجف والمملكة العربية السعودية ، كما مبين في خريطة (١)، بسكان بلغ عدده حوالي (١٨٦٥٨١٨)[1] نسمة لعام ٢٠٢٠حسب الوحدات الادارية وهي تتألف من ثمانية أقضية رئيسية، بنسبة نمو عالي زاد من اتساع الفجوة التي ارهقت الاقتصاد الوطني في ميزانيتها، وتراجعت قدرتها على توفير الخدمات المطلوب للسكان ، التي أدت الى ظهور مشاكل اختلالات الوضع الاجتماعي، خاصة بعد ٢٠٠٣ حيث ضعفت سيطرة الدولة على المواطنين. ،لانشغالها بمكافحة الارهاب ، فضلا عن تعرضها لضغوط الفاسدين والطامعين بالثروة ، مما ولد عدم اهتمام الحكومة الجدي بوضع الحلول من قبل ادارة مجلس المحافظة.

[1] جمهورية العراق، وزارة التخطيط،والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء، المجموع الإحصائية السنوية لعام ٢٠٢١.

خريطة (١) موقع محافظة الانبار

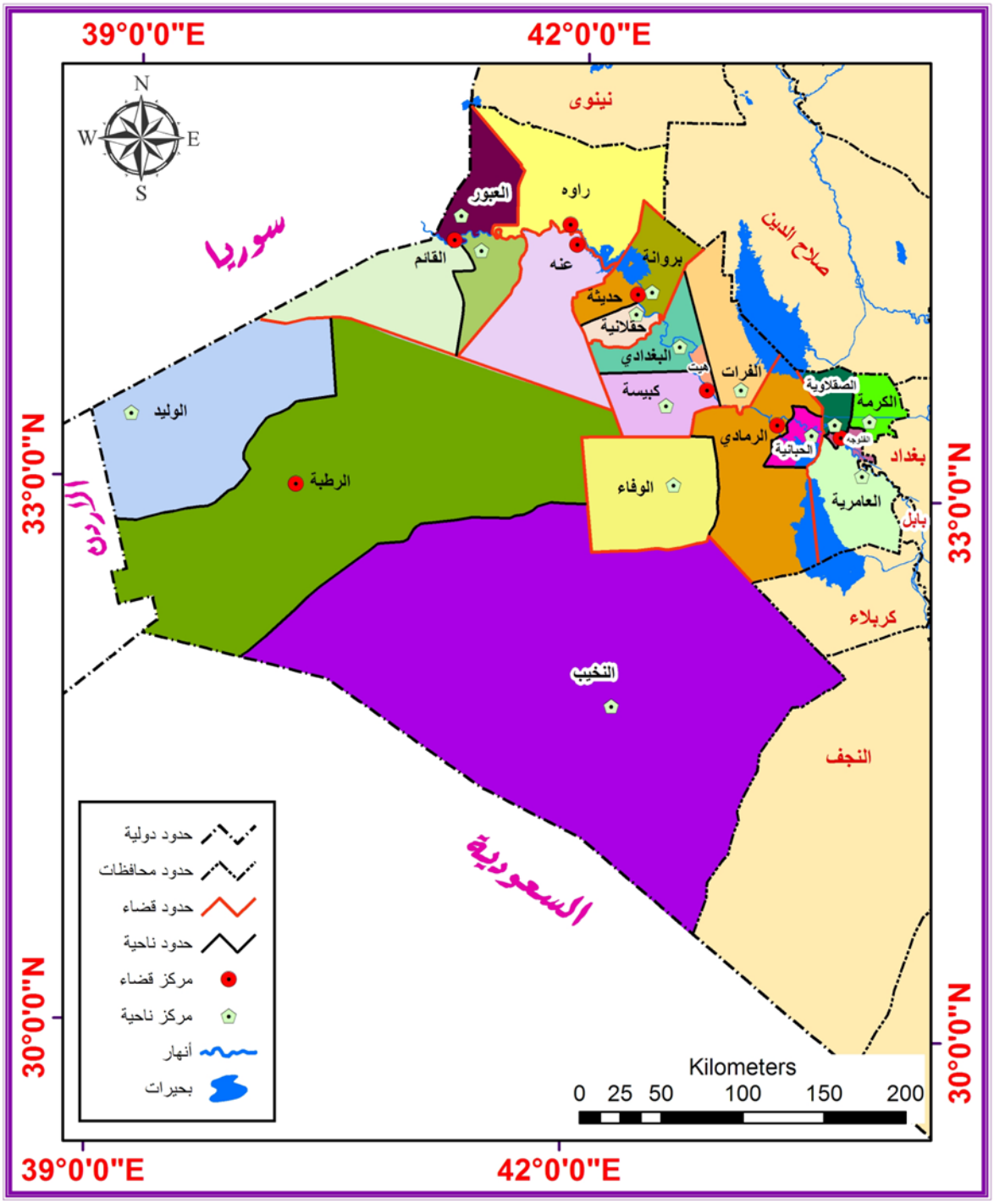

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الري ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، مقياس ١: ٥٠٠٠٠٠ ، لسنة ٢٠١٠

اولا: الامكانيات الاقتصادية

يعتمد اقتصاد الأنبار أساسا على عدد من القطاعات التي تسهم بمصدر الدخل للسكان الرئيسي اضافة الى المؤسسات العسكرية وهي كالاتي:

- **القطاع الزراعي**

يتسم واقع محافظة الانبار الزراعي الذي يتميز بتربه خصبة تمتد على طول نهر الفرات ، حيث يبلغ اجمالي المساحات الصالحة للزراعة في عموم المحافظة (١١,٤٥٩,٠٠٠) دونم اي ما يعادل (٢٠,٤) % من عموم مساحة المحافظة، في عام (٢٠٢١) فقد بلغت المساحة المزروعة (٤٧٢,٨٥٧) دونم مستقل في الزراعة اي بنسبة (٤,١%)، وبإنتاجية بلغت (٩٥٢,٩٠٩) طن، مما يؤشر الى تدني استغلال الاراضي الصالحة للزراعة في عموم المحافظة ، لاحظ جدول (١) وشكل (١).

جدول (١) المساحات والمزروعة وانتاجيتها بالطن في محافظة الانبار عام ٢٠٢١

ت	المحصول	المساحات المزروعة	%	الانتاج بالطن	%
١	الحبوب	٢٦٧,٦٤٢	٥٦,٦	١٩٧,٥٠٧	٢٠,٧
٢	الخضر	١٤٤,٠٧٦	٣٠,٤	٥٢٧,٤٢٨	٥٥,٤
٣	الاعلاف	٣٥,٩٤٤	٧,٦	١٦٧,٥٠٧	١٧,٦
٤	الفاكهه	٢٥,١٩٥	٥,٣	٦٠,٤٦٧	٦,٣
المجموع		٤٧٢,٨٥٧	١٠٠	٩٥٢٩٠٩	١٠٠

المصدر: الجمهورية العراقية، وزارة الزراعة، مديرية زراعة الانبار، شعبة الاحصاءات، بيانات غ.م ، ٢٠٢١.

شكل (١) نسب المساحات والمزروعة وانتاجيتها بالطن في محافظة الانبار ٢٠٢١

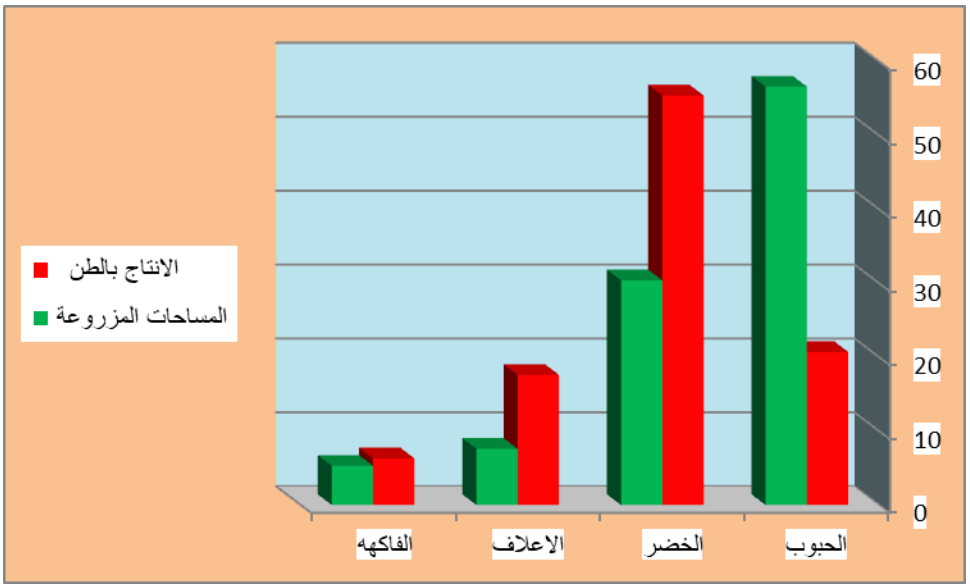

المصدر: جدول رقم (١)

- **الموارد المائية**

تلعب الموارد المائية بمختلف اشكالها دورا مهما في شؤون الحياة عامة وقيام الزراعة على وجه التحديد وخصوصا في المناخات الجافة ،وكمية المورد المائي تتناسب طرديا مع استغلال الارض ان توفرت الامكانات الزراعية الاخرى من مناخ وتربة ، ان محافظة الانبار لا يختلف حالها عن القطر العراقي في تركز الانتاج الزراعي على جانبي نهر الفرات الذي يعد المصدر الرئيسي المعتمد عليه في ارواء الاراضي الزراعية ، وتتمثل الموارد المائية في المحافظة بما يأتي:.

المياه السطحية : وهي من اهم موارد المحافظة المائية والمتمثلة بمياه نهر الفرات والروافد والوديان والقنوات والمسطحات المائية مثل بحيرة القادسية والحبانية والرزازة والثرثار، و يعول على نهر الفرات ابتداءا من دخوله الاراضي العراقية وصولا الى حدود مدينة الفلوجة بمعدل تصريف حوالي (٥٠٠م^{٣}/ث) في قيام الزراعة الكثيفة والواسعة في محافظة الانبار كونه يوفر الحصة المائية لأغلب الاراضي الزراعية بمساحة تزيد عن (٣٠٠٠٠٠٠) دونم ، تروى بواسطة المضخات .

المياه الجوفية: تشير الدراسات الى ان المياه المتجددة في المحافظة، تقدر بما يقارب (٢,٣) مليار م^{٣} **سنويا** ، **اذ** ان للصحراء خزين جوفي ثابت ومهم يقدر ب(٢٠٠) مليار م^{٣} صالحة للزراعة ، يمكن استثمار جزء منه على سبيل المغادرة وفق اسلوب محسوب لإدارة المياه ،وان الاستغلال الحالي لهذه المياه لا يتجاوز (١١%) لذا يمكن القول بان هناك افاق واسعة لاستثمار الكمية المتبقية ، وهي ذات نوعية جيدة وعذبة وتقل فيها نسبة الملوحة.

مياه الامطار: تعد الامطار من المصادر الرئيسية لتوفير المياه ، الا انها في الاراضي الصحراوية في غرب الانبار تعد من المناطق غير المضمونة والتي يبلغ معدل سقوطها (١٠-١٧) ملم ، اضافة الى حالات التفاوت من سنة الى اخرى ، لذلك لابد من الاحتفاظ بها ، وعلية تم اقامة (١٣) سد على الوديان الكبيرة في مناطق متعددة لحصاد المياه ، بلغت طاقتها الخزنية اكثر من (٧٢٣٥٠) م^{٣} [1] .

- **قطاع الصناعة**

اظهر المسح الجيولوجي لتوزيع المعادن في محافظة الانبار، ان هناك مخزون كبير من المعادن يتوزع في ارض وترب المحافظة، وبكميات مختلفة تتناسب مع سمك طبقات واعماق تلك الترب، تبعا لنوع المعدن ومنطقة تواجده فيها، مما يجعل مناطق المحافظة عرضة لإقامة صناعات ذات تقنية عالية، تشكل اقطاب نمو اساسية للتنمية، يكون لها القدرة على تشغيل اعداد كبيرة من القوى العاملة ، بل وتعيد هندرة الموارد البشرية الموجودة في المحافظة ، ولكن يبقى السؤال الذي يطرحه المخطط في المحافظة، **هو** كيف يمكن ان تتم عمليات التوقيع المكاني لهذه الصناعات ، وهذا ما يدفع الى القيام بتحليل مسبق لمقومات التنمية الصناعية ، لاسيما المواد الاولية.

المعادن والخامات : تتميز محافظة الانبار عن محافظات العراق بتركز الكثير من الخامات، مثل الفوسفات ، الكاؤولين ، رمل الزجاج ، وحوالي ٩٨% من الاحتياطي المحسوب لخامات الحديد ، اضافة الى اكبر احتياطي من اطيان السمنت وحجر الكلس لصناعة السمنت، والصناعات الكيمياوية وحوالي نصف الاحتياطات الصناعية من الدولومايت، وثاني اكبر احتياطي من الجبس ، فضلا عن الاحتياط الهائل للغاز،

[1] جمهورية العراق ، وزارة الري ، مديرية الموارد الامائية لمحافظة الانبار، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٨ ، ص١٠٥-١١١.

علما ان جميع الخامات المعدنية والمواد الاولية الموجودة في مناطق الصحراء الغربية، تكونت على سطح الارض ولا توجد اي خامات متكونه في باطن الارض ، ويقصد بالخامات المتكونة على سطح الارض بانها تكونت بفعل عمليات جيولوجية، جرت على سطح الارض في ظروف ترسيب بحرية ، نهرية ،قارية او تحت عمليات التجوية الكيميائية او الميكانيكية ومحافظة الانبار غنية بالكثير منها ، ويتضح من خلال الخريطة رقم (٢) اهميتها الاقتصادية والجدول رقم (٢) يبين اهم هذه المعادن والخامات واماكن تواجدها واستخداماتها الصناعية.

خريطة رقم (١) المعادن والخامات في محافظة الانبار

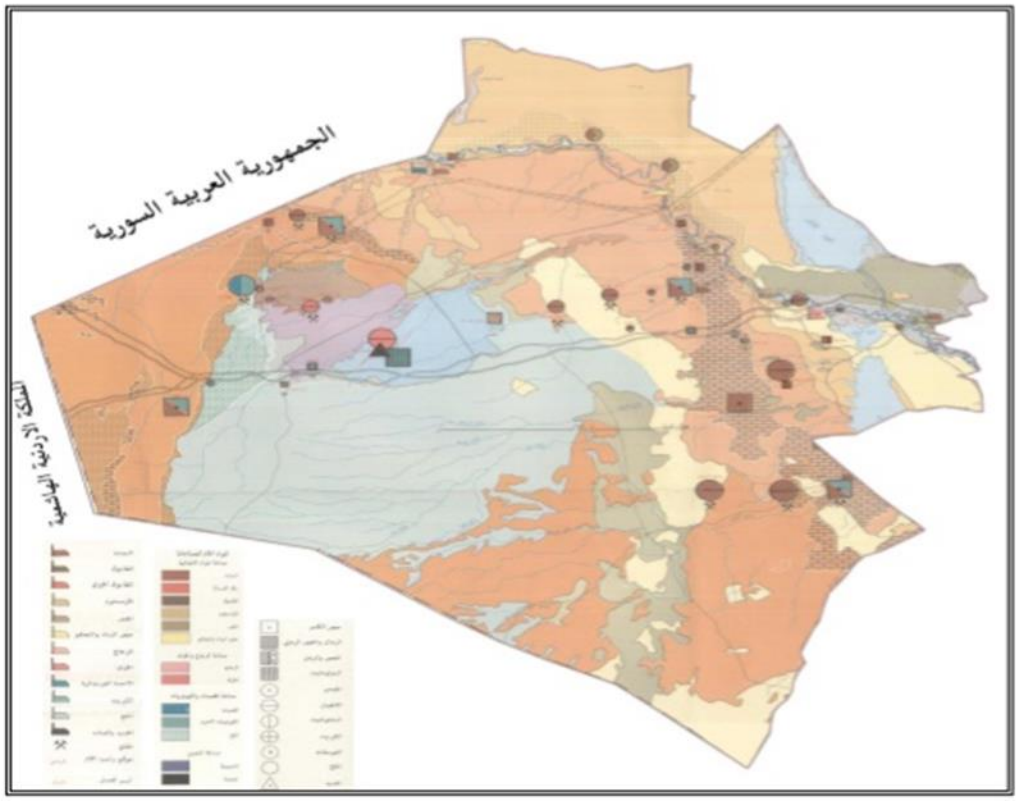

جمهورية العراق ،وزارة الصناعة والمعادن ،الشركة العامة للمسح الجيولوجي ، ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٨.

جدول (٢) المعادن والخامات في محافظة الانبار واستخداماتها الصناعية

ت	المعادن والخامات	استخداماته الصناعية	ت	المعادن والخامات	استخداماته الصناعية
١	حجر الكلس	السمنت والزجاج والموزاييك	١١	البورسيلينات	الفلاتر، العصارات الغذائية
٢	الكوارتزايت	السليكون الحديدي والبطانة الحامضية	١٢	الاتابلغايت	تصفية الزيوت النباتية وحفر الابار
٣	الحصى والرمال	الخرسانة والثرمستون	١٣	الرمال الثقيلة	منشئات وزارة الصناعة
٤	الهيدروكربونات	الطاقة والكيمياويات	١٤	الدولومايت	الطابوق الناري
٥	الاطيان الحديثة	السمنت	١٥	الفوسفات	الاسمدة الزراعية
٦	الكاؤولين	السيراميك ،الورق، العوازل الكهربائية	١٦	الجبس	الجص والبورك
٧	البنتونايت	الكريت الزراعي، سباكة القوالب،	١٧	الملح	الغذائية والكيمياويات
٨	الفلنت	السمنت الابيض، الشب، الحراريات	١٨	الحديد الرسوبي	السمنت المقاوم
٩	البوكسايت	الحراريات ، الشب	١٩	رمل الزجاج	الزجاج والسيراميك والكريستال السمنت الابيض وقوالب السباكة والطابوق الناري
١٠	اطيان الباليغورسكايت	حفر الابار النفطية وتنقية منتجاتها			

المصدر : جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، هيأة المسح الجيولوجي، بيانات غ.م ،٢٠١٨.

- **المنافذ الحدودية**

تمتلك محافظة الانبار موقعا استراتيجيا بمنافذ حدودية متعددة مع ثلاث دول عربية في المنطقة، لذلك يتطلب ايجاد مناطق حرة تتوفر فيها الانشطة التجارية والخدمية، الامر الذي يمكنها من اتاحة اهم الفرص الاستثمارية في هذا القطاع، والتي تتمثل بأنشاء مجمعات ادارية و خدمية و تبادل تجاري مما تسهم بتشغيل الايدي العاملة وامتصاص البطالة في المجتمع الانباري ، فضلا عن تطوير المنافذ الحدودية في طريبيل ، الوليد ،القائم ،عرعر وذلك لما تخلق من الوفورات المالية التي تنعش الاقتصاد .

- **القطاع النفطي**

تمتلك محافظة الانبار كميات كبيرة من احتياطيات الغاز المتمثلة بحقل عكاز في مدينة القائم فضلا عن الخط الاستراتيجي الناقل لنفط الخام الذي يمر بأراضيها، ليتم تصديره الى موانئ البحر المتوسط، والذي يغذي مجمع عكاشات ومعمل الاسمنت، كما يقوم بربط خط النقل الغازي الجنوبي مع خط النقل الشمالي عند منطقة (تيوان) ليعبر الى الاراضي السورية، مما يتيح امكانية انشاء مصفى نفطي في محافظة الانبار لتحويل النفط الخام الى مشتقاته النفطية في منطقة حديثة قرب المصفى القديم بطاقة انتاجية تتراوح (٧٠-١٠٠) الف برميل /يوم و تكون مواصفات المنتج (بنزين ، كاز ، نفط ابيض ، دهون وشحوم صناعية) لما يتميز الموقع بطبيعة الارض المنبسطة و وجود الخطوط الناقلة للنفط الخام من بيجي الى حديثة كذلك تتوفر الخدمات الساندة مثل الطرق ، المياه ، الكهرباء وسكة الحديد [1].

- **قطاع السياحة**

تمتاز محافظة الانبار بتوفر مقومات السياحة فيها لوجود نهر الفرات والمساحات المائية مثل بحيرة الحبانية ، بحيرة الثرثار والرزازة ،بحيرة سد حديثة بالإضافة الى وجود منابع المياه المعدنية المصاحبة للغازات التي تستخدم في علاج الامراض الجلدية مثل مدينة كبيسة فضلا عن الارث الحضاري والاثري والديني والمناظر الخلابة في المحافظة وامكانية استغلالها في التنمية السياحية من خلال خلق متنفسات سياحية على امتداده ابتداء من اعالي نهر الفرات وصولا الى مدينة الفلوجة[2].

ثانيا: المعوقات الاقتصادية

بالرغم من الامكانات الهائلة الا ان هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية، التي تؤدي الى ارباك الوضع في المجتمع ، فضلا عن الاسباب، الاخرى التي تعد من اهم التحديات، التي تواجه انعدام استقرار المجتمع الذي يبتغي التنمية الاقتصادية الشاملة، كون دور هذه العوامل مهمه في توجيه سلوك المجتمعات البشرية

١- احمد حسين بتال، ثائر شاكر، يونس هندي، ماثل كمل، استراتيجية التنمية الاقتصادية في محافظة الانبار ، جامعة الانبار ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، سلسلة دراسات (٧) ،٢٠١٩، ص١٥.

[2] التقرير الطوعي للتنمية المستدامة في محافظة الانبار لسنة ٢٠٢٠.

لحاجتها الاقتصادية ، التي لا يشبعها اي بديل في احداث التماسك والترابط في نمو العلاقات الاجتماعية، على عكس الاخفاق الاقتصادي المؤدي حتما الى تدمير الحضارة واسس البناء الاجتماعي، مولدا بذلك السلوك العدائي والعنف ، وتتوزع العوامل الاقتصادية المؤثرة في تنامي عدم الاستقرار في مجتمع الانبار الى نوعين من العوامل[1] والتي تتمثل بالاتي:

١- العوامل الداخلية

تكمن في المشاكل الرئيسية التي يفرزها المجتمع الانباري، من خلال تسليط الضوء على اهم المعوقات الاقتصادية ونسبها، التي ادت الى عدم الاستقرار المجتمعي من قبل وجهة نظر سكان مدن المحافظة، لبيان تأثيرها وفقا لاستبانة بواقع (٤٠٠) استمارة، وزعت على شريحة من طلبه الجامعة، استرجع منها (٣٤١) استمارة ، حيث جمعت تلك البيانات وتم تفريغها وتمثيلها بالأشكال التالية لغرض تحليلها على النحو الآتي:

الشكل (٢) نسب العوامل الاقتصادية التي تمثل تحديا للاستقرار المجتمعي في محافظة الانبار

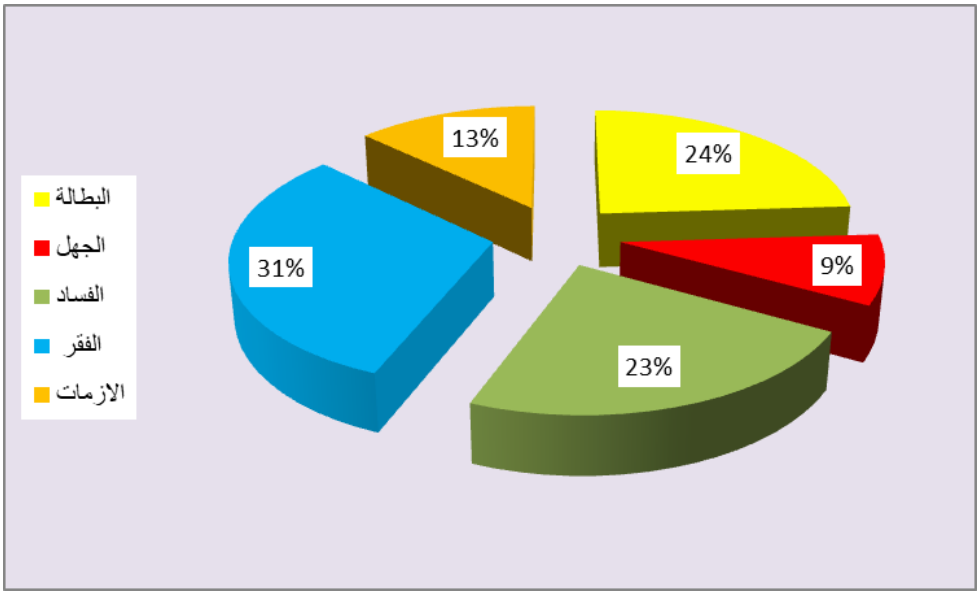

المصدر: ملحق استمارة الاستبانة.

[1] سعد علي الشهراني، العوامل الاقتصادية في الظاهرة الارهابية ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، مجلد ٣٠ ، العدد ٥٩ ، بلا مكان ، ٢٠١٤، ص ٣١-٦٢ .

- **التخلف** (Backwardness) : وهو الصورة الرئيسة الناجمة عن السياسات الاقتصادية غير المتلائمة مع الواقع الاجتماعي للأنبار، بحيث تخلق فجوة تتسع تدريجيا بين الفقراء والاغنياء وبين المتعلمين وغير المتعلمين وبين ذوي المصالح الاقتصادية الواسعة وبين فئات اقتصادية مهمشة ، وقد مثلت من خلال الشكل (٢) ادنى نسبة مقدارها (٩%) من مجموع العوامل الاقتصادية التي تمثل تحديا للاستقرار المجتمعي في محافظة الانبار ، باختصار من يملك ويحاول زيادة هذه الملكية باي صورة كانت حتى وان ادى ذلك الى افقار وتهميش شرائح واسعة من المجتمع وبين من لا يملك ومن هو مستعد للتضحية بحياته في سبيل تحقيق مكانة او التخلص من واقع الحياة خاصة بين فئات الشباب[1].
- **البطالة** (Unemployment): ان انتشار البطالة بصورة واسعة بين الشباب خاصة سواء كانت بطالة حقيقية ام بطالة مقنعة ، فأنها تولد شعورا بالعجز والياس من ناحية، وشعورهم بالإحباط من ناحية اخرى، الى جانب شعور هؤلاء الشباب المرتبط بواقع الحياة المرير، وقد شكلت من خلال الشكل (٢) نسبة مقدارها (٢٤%) من مجموع العوامل الاقتصادية التي تمثل تحديا للاستقرار المجتمعي في محافظة الانبار، قد يكونون اغنياء بذاتهم ولكنهم انطلاقا من الاحساس بالتهميش والدونية من قبل الدولة ، مما يخلق حالة من الغضب والنقمة لدى فئه معينة تجاه فئات اخرى ورد فعل متطرف مصحوب بالأعمال الارهابية كون ليس لديهم ما يغيروه او يحافظوا علية بالاستمرار بالحياة ، فالشباب الذي لا يجد له فرصة عمل يكون هدفا سهلا لمختلف الاتجاهات المتطرفة دينيا او سياسيا او عصابات النصب والاحتيال والسطو المسلح التي تفاقمت اكثر بعد احداث داعش ، اذ فقد الكثير من اهل المحافظة فرص عملهم ومهنهم تحت ركام العمليات الارهابية لداعش وعمليات تحرير مدن المحافظة .
- **الفقر**: (poverty): ان وجود خلل في العدالة الاجتماعية ، قد تفرز قدرا متعاظما من الظلم والتضجر الاجتماعي والحرمان النسبي لدى قطاعات متزايدة من السكان، نتيجة غلاء الاسعار

- [1] ثائر شاكر الهيتي، العوامل الاقتصادية المؤدية للإرهاب في العراق، جامعة الانبار، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠،ص٦٤.

والمعيشة الذي يفرض نوعا من الصراع الاجتماعي، اذ شكلت من خلال الشكل (٢) اعلى نسبة مقدارها (٣١%) من مجموع العوامل الاقتصادية التي تمثل تحديا للاستقرار المجتمعي في محافظة الانبار، بسبب الحرمان الناجم من الفقر والافتقار على المستوى الفردي ، وذلك لان فعل الافراد القائمين بالسلوكيات السيئة (الاجرامية او الارهابية)، في الواقع مترابط مع جهات او جماعات مستعدة لتقديم اموال كبيرة لقاء اعمال صغيرة، يستشعر معها الشباب انهم يقومون بعمل ما، وان كان ذا طابع عنيف او دموي ولكنه بالنسبة اليهم عمل هادف يستحق الجهد المبذول فيه .

- **الفساد الاداري** (corruption): وهو حالات الكسب الغير مشروع في التعاملات التي تتم بشكل غير قانوني نتيجة تمرير الصفقات او البضائع الفاسدة بجهود اشخاص ذوي نفوذ في الدولة ، وظاهرة الرشوة وعدم متابعة اكلة المال العام من الموظفين مهما كانت مرتباتهم الثقافية ووزنهم الاجتماعي والقبلي (وغياب من اين لك هذا) حيث غالبا ما يستغني العامل او الشباب او حتى الفتاة في غمضة عين دون ان يسال او تسال من اين لك هذا ، ان مثل هذه الممارسات تولد لدى الشباب او الناس المحرومين سلوكا عدوانيا عنيفا من الكبت سرعان ما ينخرط بعمل عدواني منظم يستهدف الاشخاص والمؤسسات او الدولة مما يؤدي الى تدهور البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، اذ شكلت نسبة مقدارها (٢٣%) من مجموع العوامل الاقتصادية من خلال الشكل (٢) التي تمثل تحديا للاستقرار المجتمعي في محافظة الانبار، وهنا يتخذ عدم الاستقرار صورا عديدة منها (حالات السرقة والابتزاز والتسول وانتشار المخدرات والارهاب) المصحوبة بالأعمال الاجرامية في المجتمع .
- **الازمات:** (crises): تعد الاحداث المفاجئة كالحروب والازمات احد الاسباب التي تعيق الامكانات الاقتصادية بنسبة ، من مجموع العوامل، لاسيما تلك الازمات التي مرت بها بعد ٢٠٠٣، وخاصة سقوط المحافظة بيد داعش الارهابي، الذي عطل كل المقدرات الاقتصادية ،وادى الى عدم الاستقرار من خلال تدمير الممتلكات الاقتصادية ونزوح السكان، مما عصف بأصحاب الدخل المحدود التي رافقها انخفاض في معدلات الانتاج، الامر الذي ينتج عنه تدهور في عملية التوازن الاجتماعي بين

طبقات المجتمع [1] ، اذ شكلت نسبة مقدارها (١٣%) من مجموع العوامل الاقتصادية من خلال الشكل (٢) التي تمثل تحديا للاستقرار المجتمعي في محافظة الانبار.

وهذه المعادلة لا تلغي دور العوامل الخارجية المسببة لتلك الظواهر، على العكس يمكن ان تساعد على تغذيتها وبالشكل الذي يقودها الى صراع اجتماعي مستمر يوسع فجوة عدم الاستقرار في المجتمع.

٢- العوامل الخارجية

ترتبط البيئة الخارجية بالسياسات والقوى التي تمارس بشكل مباشر او غير مباشر ضغوطا على الدولة لإرغامها على اتباع نهج او سياستها و مما يولد حالة من العدائية والصراع لدى طبقات واسعة يمكن ان تستغل في تأجيج الصراعات الداخلية ، وهذه لا تقل اهمية عن العوامل الداخلية كونها تؤشر مخرجات فعل اشاعة روح الخوف والتهديد في شريحة المجتمع بقصد تحقيق اهداف معينة قد تكون سياسية او اقتصادية او اجتماعية ... الخ [2]

ووفقا الى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٢ التي شخصت الدوافع والاسباب التي تقف وراء ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وكالاتي:

- استمرار وجود نظام اقتصادي دولي جائر يمكن ان يقود الى خلق حالة من الغضب والعداء المستمر .
- الاستغلال الاجنبي للموارد الطبيعية والذي يمكن ان ينتج بفعل ظاهرة التبعية.
- تدمير البنى التحتية لدى بعض البلدان من الهياكل الاقتصادية
- الظلم والاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي .
- الجوع والفقر والشقاء وخيبة الامل او الاحباط.
- العولمة وهيمنة الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي.

---

[1] جيمس بلاكورد، الموجز في النظرية الاقتصادية، ترجمة اشرف محمود، دار زهران للنشر، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص٣٢.

[2] Ethan, B.S the political economy of terrorism A selective Over view of recent work, university 2008.

ان هذه العوامل مجتمعة تشكل محور اسباب انتشار ظاهرة عدم الاستقرار عالميا ، ومن الطبيعي بحث وتفحص عوامل اخرى تقف وراء هذه الظاهرة ، ابرزها حالات التنافس والصراع الذي تشهده الساحة السياسية الدولية ، فقد اكدت الاحداث ان التطور اللامتكافئ بين الدول المتقدمة والدول التي تسعى الى النمو وما تمثله ظاهرة التبعية المتسمة بسيطرة الدول المتقدمة وانتشار الانماط والاساليب المتعددة للجريمة المنظمة والتي تعتبر نتيجة تمرد على الواقع المعاش باتساع تلك الهوة بين العالم الساعي الى التطور ، ادت الى بروز اساليب متعددة لارتكاب اعمال ارهابية تعبر عن حالة الرفض للتبعية والاستعمار والاستغلال على المستوى الدولي، يضاف الى تلك العوامل الخارجية المتمثلة بسياسات الدول المتقدمة، السياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية الدولية ، وبالذات صندوق النقد والبنك الدوليين عبر برامجها ، المتمثلة بالإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المشروط باتباع سياسات معينة من فبل الدول المطبقة لتلك البرامج، اذ ان تطبيق هذه البلدان لتلك البرامج قد ادى الى سوء توزيع الدخل وتدهور القدرة الشرائية واتساع رقعة الفقر والتهميش ، فضلا عن تجلي انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في النمو الكبير الذي حدث في ارقام البطالة الى جانب تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين خريجي المعاهد والكليات ، التي تولد معها ارتفاع في معدلات الجريمة والارهاب ، وذلك بازدياد فترة بطالة الفرد التي تزيد من احتمال انجرافه بسبب تردي احواله النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

يضاف الى ذلك انه يتجلى بصورته الاقتصادية مجموعات متعددة تدير مختلف العمليات الارهابية، وهدفها اقتصادي بحت بالدرجة الاساس ، ومنها ما يتمثل بعصابات تجار المخدرات الى جانب عصابات الجرائم الاقتصادية الكبرى المتمثلة بغسيل الاموال العالمية التي تمارس ارهابا اقتصاديا ضخما

ومن خلال ذلك يمكن فهم ظاهرة تزعزع عدم الاستقرار في المجمع الانباري التي تنطوي على اي فعل خطير من افعال العنف او التهديد بارتكابه من قبل شخص ما او بالاشتراك مع اخرين ضد افراد من المجتمع بقصد التخويف متسببا بالحاق اضرار بهم او شل انشطتهم الاقتصادية.

ثالثا: استراتيجية المعالجة

الاستراتيجية هي خطة عمل لمواجهة الحالة لأحداث تغيرات مرتقبة تتلاءم مع مقدراتها المادية واسلوب ادارة ازمتها التي تعاني منها في مجتمع محافظة الانبار والتي يجب ان تتبع في اطار زمني محدد ومراحل واضحة تتسم بالديمومة وان تكون ذات بعد علاجي ووقائي وتنشئة اجتماعية وتحصين فكري وثقافي ووجداني للأجيال القادمة تتمثل من خلال الاتي.

المواجهة الاقتصادية: وهي احد الاستراتيجيات التي يجب العمل عليها من خلال استهداف الشبكات المالية التي يستخدمها المتطرفون للحصول على امدادات مالية تزيد من مواردهم من خلال سيطرتهم على الدوائر الحكومية والتحكم بمقدراتها تبعا لتكتيكات فاقمت من الاوضاع الاقتصادية في المجتمع والتي يجب عليها وضع (الرشوة وغسيل الاموال والاتاوات) نصب اعينها كجزء من تجفيف تلك الموارد المالية الخاصة بأولئك المتلاعبين بمقدرات المحافظة الاقتصادية، وان هذه المعالجة تتم من خلال تطبيق النقاط التالية :

١- تأسيس مجلس للأعمار والتنمية في محافظة الأنبار يكون موسعا ليضم ممثلين من مختلف المؤسسات والقطاعات يتولى مهام مواجهة أزمة شحة الموارد المالية ومتطلبات تعظيمها وتحسين ادارة اقتصاد المحافظة.

٢- اعتماد سياسة مناسبة للأنفاق الاجتماعي تتكفل بتامين الخدمات الاساسية التي تضمن تقوية قدراتهم وتعمل على حمايتهم من الجهل والخوف والبطالة بالحد من الفوارق التنموية التي تزعزع الاستقرار المجتمعي في المحافظة .

٣- اطلاق الهيئات الاستثمارية في المحافظة الفرص، التي تشجع في جذب الشركات الاجنبية والمحلية بمنح القروض لتنفيذ مشاريع تنموية تتلاءم مع الموارد الموجودة في المحافظة ، تدعم كافة القطاعات من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفق آلية تضمن تحسن الاقتصاد وتشغيل العمالة وزيادة الاستقرار .

٤- ايجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل في محافظة الانبار ، بما يعزز روح المشاركة لدى لديهم للتغلب على ضعف مؤهلاتهم الاقتصادية، من خلال استيعاب الكثافة العالية بالاستثمار العام لتغطية نفقاتهم لمواكبة النمو السكاني ، بما يضمن حماية المجتمع من الانحرافات السلبية.

٥- تعويض المتضررين من العمليات الارهابية لداعش والمتضررين من عمليات تحرير مدن المحافظة والبالغة مئات الالاف من الملفات التي تحتاج الى سياسات تمويل تتبناها الحكومة بدفع تلك التعويضات لمستحقيها من المواطنين المتضررين .

٦- دمج منتسبي المؤسسات الامنية من النظام السابق بالمجتمع من خلال توفير فرص عمل لهم والاستفادة من خبراتهم في الاستشارات الامنية والعسكرية [1].

٧- زرع روح الثقة والتعاون بين المواطنين والاجهزة والامنية ودوائرها في شرعية التعامل ، التي تعزز الوحدة الوطنية وتضمن الاستقرار المجتمعي في محافظة الانبار .

٨- النهوض بطرق المواصلات التي تعد العصب الرئيسة للاستثمار (لنقل البضائع و نقل الركاب) من خلال اعادة اعمار الطرق والجسور مع ربط اقضية المحافظة بسكك الحديد وتحويل المطارات العسكرية الموجودة في المحافظة الى مطارات مدنية.

٩- فتح المنافذ الحدودية في محافظة الانبار وتأهيلها وتخصيص الدرجات الوظيفية والايادي العاملة فيها لأهل الانبار خصوصا وان المحافظة تحتاج الى موارد مالية كبيرة لأعمار البنى التحتية .

١٠- ضرورة التنسيق والاستفادة من الوحدة المشكلة في برنامج الامم المتحدة الانمائي لتخصيص مبالغ للراغبين بتنفيذ المشاريع والأعمال من القطاع الخاص بضمانة دراسات الجدوى والحاجة الجدية لمخرجات المشروع بطريقة فعالة لتعافي الاقتصاد وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المحافظة.

---

[1] د. نهى عارف الدرويش واخرون ،العوامل المجتمعية المؤدية للإرهاب في العراق، جامعة الانبار، مركز الدراسات الاستراتيجية،٢٠٢٠،ص٢٢٠.

الاستنتاجات

١- تمتلك محافظة الانبار كميات هائلة من الموارد الطبيعية والبشرية ، غير مستغلة في علميات الانتاج المختلفة على المستوى القطاعات العامة والخاصة

٢- تفاقم الوضع الأمني في مرحلة داعش منع الاستثمارات في المحافظة واثر سلبا على المشاريع الانتاجية والبنى التحتية المملوكة للدولة فضلا عن الضغوطات والأعباء الإدارية التي تعيق الاستثمار .

٣- تدني القدرة الإنتاجية والتنافسية في مختلف القطاعات الاقتصادية في محافظة الانبار، مع محدودية استيعاب الطفرة الشبابية لعدم استغلال الموارد بالشكل المطلوب مما يدفع بمعدلات البطالة للزيادة بشكل كبير.

التوصيات

١- ترسيخ ثقافة نبذ التطرف والخلافات في المجتمع الانباري ، بما يؤدي الى تحقيق الاعتدال المجتمعي في المحافظة ويسهم في احترام الوجدان الانباري الذي سوف يسهم بالاستقرار الاجتماعي.

٢- ضمان حق مشاركة كافة مكونات المجتمع في الوظائف وادارة المناصب والسلطة الذي ترتكز على العدل والانصاف التي لا تتعارض مع القيم الاساسية للمجتمع.

٣- ضرورة الاخذ بتطبيق ما جاء في استراتيجيات المعالجة الاقتصادية التي تعد مصدرا المشاركة الجماهيرية التي تجهض على كافة الظاهر السلبية في مجتمع محافظة الانبار .

المصادر

١- احمد حسين بتال، ثائر شاكر، يونس هندي، ماثل كمل، استراتيجية التنمية الاقتصادية في محافظة الانبار ، جامعة الانبار ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، سلسلة دراسات (٧) ،٢٠١٩.

٢- جيمس بلاكورد، الموجز في النظرية الاقتصادية، ترجمة اشرف محمود، دار زهران للنشر، عمان ، ٢٠٠٩ .

٣- ثائر شاكر الهيتي، العوامل الاقتصادية المؤدية للإرهاب في العراق، جامعة الانبار، مركز الدراسات الاستراتيجية،٢٠٢٠.

٤- سعد علي الشهراني، العوامل الاقتصادية في الظاهرة الارهابية ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، مجلد ٣٠ ، العدد ٥٩ ، بلا مكان ، ٢٠١٤.

٥- نهى عارف الدرويش واخرون ،العوامل المجتمعية المؤدية للإرهاب في العراق، جامعة الانبار، مركز الدراسات الاستراتيجية،٢٠٢٠.

٦- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء، المجموع الإحصائية السنوية لعام ٢٠٢١.

٧- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة الانبار، شعبة الاحصاءات، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢١.

٨- جمهورية العراق ، وزارة الري ، مديرية الموارد الامائية لمحافظة الانبار، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٨ .

٩- جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، هياة المسح الجيولوجي، بيانات غير منشورة ،٢٠١٨.

١٠- التقرير الطوعي للتنمية المستدامة في محافظة الانبار لسنة ٢٠٢٠.

11- Ethan, B.S the political economy of terrorism A selective Over view of recent work, university 2008.

المعوقات الاقتصادية لعدم الاستقرار المجتمعي في محافظة الانبار

عزيزي المواطن الكريم

تحية طيبة ...

تهدف هذه الاستبانة الى معرفة آرائكم عن المعوقات الاقتصادية التي ادت الى عدم الاستقرار المجتمعي في محافظة الانبار، لذا نرجو الإجابة بدقة وموضوعية، للحصول على النتائج التي تساعدنا في تحقيق الاعتدال وبناء السلام في المحافظة .

راجين تعاونكم معنا في اختيار اكثرها تأثيرا ... مع التقدير

بيانات البحث

س١: البطالة ( ).

س٢: البطالة ( ).

س٣: البطالة ( ).

س٤: البطالة ( ).

س٥:الازمات ( ).

جدول (١)

يمثل اراء المواطنين حول تأثير المعوقات الاقتصادية على الاستقرار المجتمعي

ت	المعوقات	التأثير	%
١	**البطالة**	٨١	**%٢٤**
٢	**الجهل**	٣٠	**%٩**
٣	**الفساد**	٧٨	**%٢٣**
٤	**الفقر**	١٠٦	**%٣١**
٥	**الازمات**	٤٦	**%١٣**
المجموع		٣٤١	**%١٠٠**